TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.3/L.6
18 November 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
الدورة الثانية
جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال

تعزيز التكامل الاقليمي ودون الاقليمي وتشجيع التعاون الأقاليمي، فضلا عن ترويج وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية

استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات

مشروع استنتاجات متفق عليها في اللجنة الدائمة يقدمه الرئيس

١- لاحظت اللجنة الدائمة أن البلدان النامية قد تابعت عملية تعزيز وتوسيع مخططاتها الخاصة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين، وانها بذلت جهودا كبيرة في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، واصلت البلدان المتقدمة ومؤسساتها أيضا دعم هذه المبادرات. وتتيح الاتجاهات الحالية في مجال الانتاج والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا مجالا واسعا وخصبا لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٢- غير أنه ما زال أمام التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوصفه استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، شوط كبير لتحقيق كامل امكاناته. فما زالت التجارة فيما بين البلدان النامية، سواء في اطار الاتحادات الاقليمية المختلفة أو على الصعيد الأقاليمي، متدنية بالمقارنة بتجارتها العالمية،

في الوقت الذي ما زالت فيه الانجازات في المجالات الأخرى من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قليلة ومتباعدة. وإن أسباب هذا الفشل في تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ترجع، في المقام الأول، إلى حقيقة أن هيكلي الانتاج والتصدير في البلدان المعنية لا يزالان يفتقران جدا إلى التنوع، مع ما ينجم عن ذلك من اتجاه تلك البلدان إلى التماس الحماية لنفس الأنواع من الصناعات تقريبا. وكان هناك أيضا نقص في الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والأدوات النقدية والمالية والروابط التجارية بين البلدان الأعضاء.

وعلى ذلك، يتعين على البلدان النامية، بالرغم من الفوارق الكبيرة القائمة بين المناطق، أن تعتمد استراتيجيات تجمع بين تدابير تحرير التجارة وتدابير أخرى في مجالات الانتاج والاستثمار والنقل والاتصالات والتسويق والتوزيع والمعلومات التجارية وما إلى ذلك، من أجل توفير الظروف اللازمة لنمو التجارة فيما بين البلدان. وقد يكون انتشار تجمعات التعاون والتكامل وتداخل عضويتها وأهدافها عاملا آخر يؤثر في فعاليتها.

٣- وللجنة الدائمة دور هام يجب أن تؤديه في تيسير عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفي تشجيع طرح أفكار وابتكارات جديدة. وقد اتفقت اللجنة الدائمة، في دورتها الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، على برنامج عمل واسع النطاق يستهدف تعزيز عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عامة ويغطي مختلف جوانب تحرير التجارة، والانتاج، والنقد والتمويل، وتعاون المؤسسات، وطائفة من المجالات الوظيفية الأخرى، كما يشمل، وهذا أمر مهم، زيادة الحوار فيما بين البلدان النامية نفسها وبين هذه البلدان والمجتمع الدولي الأوسع. وقد تم احراز تقدم كبير في تنفيذ برنامج العمل هذا. بيد أن اللجنة الدائمة قررت في دورتها الثانية زيادة التركيز على العمل في عدد مختار من المجالات التي يرتجى أن يكون لها أثر ذو شأن على اقتصادات البلدان النامية في غضون فترة زمنية معقولة، والتي تمكن اللجنة، في الوقت ذاته، من أن تقدم إلى المؤتمر القادم تقريرا عن المزيد من الانجازات الملموسة.

٤- وفي هذا الصدد، سينصب اهتمام اللجنة الدائمة على التدابير الرامية إلى زيادة فعالية نظم تحرير التجارة في ترتيبات التكامل الاقليمية وإلى زيادة التجارة بين الجنوب والجنوب، آخذة في الاعتبار عناصر التجارة مع الشمال، ومراعية على نحو خاص الدور الذي يمكن أن يؤديه النظام الشامل للأفضليات التجارية من جهة، والاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق القائمة والناشئة في المناطق الأخرى، من جهة أخرى. وقد نظرت اللجنة الدائمة أيضا في الوسائل والسبل الكفيلة بضمان دمج قطاع المؤسسات دمجا أكمل في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما يشمل على نحو خاص المبادرات التي تستهدف مساعدة الأسواق على العمل بكفاءة أكبر داخل الحدود الوطنية وعبرها وتشجيع وتيسير مبادرات هذا القطاع عبر الحدود.

٥- ورئي أيضا أن تكثيف الحوار والتعاون فيما بين البلدان النامية لتبادل الخبرات وتوفير الدعم والمساعدة المتبادلين في المجالات الحرجة، باستخدام آليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على سبيل المثال، مجال آخر يبشر بالخير، ولا سيما في ضوء المتطلبات التقنية القائمة في البلدان النامية بشأن تقييم وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، واعتماد تدابير للاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، وتجنب النتائج السلبية الناشئة عن الجولة.

٦- إن "حوار الشراكة" بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومؤسساتها، الذي بدأته الدورة الأولى للجنة الدائمة، قد شق طريقا جديدة هامة بعدد من السبل. وقد أظهر الحوار الذي أجري حتى الآن، بوجه خاص، أن اللجنة الدائمة هي أحد المحافل المتعددة الأطراف الهامة لمناقشة دور البلدان المتقدمة ومؤسساتها في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتحديد السبل التي يمكن بواسطتها لهذه البلدان دعم مبادرات التعاون الاقتصادي. وبالتالي تحيط اللجنة الدائمة علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتؤيد توصيات الفريق كما هي واردة في مرفق هذه الاستنتاجات المتفق عليها، وتوصي بتنفيذها.

٧- وفي ضوء ما تقدم، ترجو اللجنة الدائمة من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم، في حدود الموارد المتوفرة، بما يلي:

- إجراء مشاورات مع المصارف الانمائية الاقليمية بهدف وضع وتنفيذ برنامج للدعم التقني والمالي لأعمال محددة لتمويل التجارة في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

- استكشاف إمكانية القيام بأعمال مشتركة بين الشمال والجنوب في مجالات الاستثمار والانتاج والتسويق؛

- تعيين إمكانيات محددة في سياق تدابير التعاون داخل الأقاليم دعما لتوسيع التجارة، والانتاج المشترك، والتسويق، والاستثمار، والتكنولوجيا، والنقل، والاتصالات.

٨- وسيجتمع المكتب الموسع للجنة الدائمة بين دورات اللجنة لاستعراض التطورات وتبادل الخبرات ومناقشة القضايا الناشئة وبحث الوسائل والسبل الكفيلة بدفع عجلة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثل تعبئة الدعم المالي اللازم. وسيقوم أيضا بفحص التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اللجنة وتقديم مقترحات بشأن التعجيل بالتنفيذ والمتابعة الفعالة.

٩- وقد أحاطت اللجنة الدائمة علما بالاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الـ٧٧ بعقد مؤتمر للأمم المتحدة حول التعاون بين الجنوب والجنوب.

مرفق

توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي اجتمع في جنيف من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤

يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي بما يلي:

(أ) أن تدعم اللجنة الدائمة تيسير وتشجيع الحوار بين كيانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية نفسها وبينها وبين شركائها الدوليين، بمشاركة من القطاع الخاص؛

(ب) يمكن أن يركز الحوار، في جملة أمور، على ما يلي:

'١' تبادل خبرات شتى المناطق والبرامج؛

'٢' قضايا السياسة الرئيسية التي تمس العلاقات بين الجهات المانحة والجهات المتلقية، بما في ذلك أثر برامج التكييف الهيكلي على المبادرات الاقليمية وتقييم آثار ذلك على الميزانية، مع مراعاة تخفيض الحواجز التجارية داخل الأقاليم؛

'٣' نطاق وسمات برامج وسياسات الجهات المانحة، بما في ذلك ما تواجهه من عوائق في مجال الموارد؛

'٤' البرامج والمشاريع المتوسطة الأجل التي تصوغها كيانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع وضع جدول زمني محدد للعمل في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لها؛

'٥' تعيين المجالات التي يمكن فيها تعزيز القدرة الوطنية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبوجه خاص، توفير الدعم للتدريب والبحث في مجال التكامل الاقليمي من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل وقيام هيئات دولية مختصة بتوفير البرامج التدريبية والإعلامية؛

(ج) أن تطلب اللجنة الدائمة إلى المؤسسات المالية الاقليمية والدولية أن تراعي في المستقبل البعد الاقليمي في مخططات عملياتها، ولا سيما من خلال:

'١' استعراض المعلومات المتعلقة بالأنشطة والمشاريع التي تم البت فيها على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي؛

'٢' تيسير اشتراك التجمعات الاقليمية ودون الاقليمية بصفة مراقب في اجتماعاتها السنوية واجتماعات مجالس ادارتها؛

(د) أن تطلب أمانة الأونكتاد إلى لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تيسير جمع وإبلاغ ونشر المعلومات المتعلقة بالدعم الخارجي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(هـ) أن يتعاون الأونكتاد مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى في توفير الدعم الكامل، وخاصة في مجال:

'١' توفير الدعم التقني لهذا الحوار؛

'٢' توفير المساعدة، عند الطلب، للجهات المشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع مراعاة الموارد المتوفرة في صياغة مشاريع وبرامج محددة تم النظر فيها أثناء الحوار؛

وينبغي للأونكتاد، لدى تقديم هذا الدعم، أن يولي اهتماما خاصا بتيسير الحوار فيما بين الأقاليم؛

(و) أن تجري أمانة الأونكتاد تحليلات مقارنة لجوانب النجاح والفشل في ترتيبات التكامل والتعاون الاقليمية فضلا عن تحليل لمجالات تداخل منظمتين أو أكثر من منظمات التكامل الاقليمي؛

(ز) أن تستكشف أمانة الأونكتاد السبل التي تتيح للقطاع الخاص أن يساعد في تعزيز ترتيبات التعاون الاقليمية، وذلك، مثلا، بدعم مشاريع الاستثمار الاقليمية في قطاعات رئيسية من خلال ترتيبات من نوع البناء والتشغيل والتحويل، وصناديق الاستثمار، وما إلى ذلك.

- - - - -